# تحديات البحث العلمي و التعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح – حالة نظام LMD-

أوبختي نصيرة* عيسي نبوية**

**ملخص:**

إن إصلاحات التعليم العالي و البحث العلمي الذي تم الشروع فيها رسميا في 2004 والمتعلقة بعصرنة التعليم العالي في الجزائر حيث لم تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها وهو ما يجعل ضرورة القيام بتقييم هذه الإصلاحات للوقوف على أسباب الخلل ورسم السياسات الكفيلة بحلها، بالإضافة إلى توفير العينة التدريسية اللازمة والمواصفات ودرجات علمية ذات جودة عالية مع الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات من خلال الربط الالكتروني وجعلها في متناول الطلبة والباحثين والأساتذة حتى يمكن من الاستفادة من الخبرات والتطور الحاصل على المستوى العالمي.

**الكلمات المفتاحية**: البحث العلمي ، التعليم العالي، نظام LMD، برنامج الإصلاح، التمويل، النفقات التعليم العالي.

**Abstract:**

The reforms of higher education and scientific research, which were officially launched in 2004 on the modernization of higher education in Algeria, have not achieved the objectives set for them, which makes it necessary to evaluate these reforms in order to identify the causes of imbalance and formulate policies to achieve them, in addition to providing the teaching sample The necessary specifications and grades of high quality with interest in information and communication technology and information through electronic connectivity and make it accessible to students, researchers and professors so that it can benefit from the experience and development at the global level.

**Keywords:** scientific research, higher education, LMD system, reform program, funding, higher education expenditure.

**مقدمة:**

يعاني نظام التعليم العالي و البحث العلمي في بالجزائر –على غرار باقي البلدان العربية- العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون وجود دور فاعل للجامعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فتدهور جودة نظام التعليم العالي متمثلا في ضعف مخرجاته إنما هو انعكاس للظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها الجامعة الجزائرية.

و التعليم العالي باعتباره آخر مرحلة في المنظومة التعليمية، تمد سوق العمل برأس المال البشري المكون تكوينا عاليا والمتخصص في مختلف الميادين والمؤهل والقادر على التكييف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية المحلية والعالمية والذي يحقق النمو الاقتصادي المرجو.

ومن هنا تكمن أهمية التعليم العالي في مخرجاته، ليس فقط من حيث الكم (عدد حاملي الشهادات، ) بل نوعية هذه المخرجات (رأس مال بشري مؤهل، أبحاث تخدم المجتمع...) ما أدى إلى ضرورة الاهتمام بعصرنة التعليم العالي في الجزائر، وذلك بالقيام بمجموعة من الإصلاحات المنتجة في الفترة بين 2000- 2009.

* أستاذة محاضرة-أ-المركز الجامعي بمغنية-الجزائر-، nassiraoubekhti@yahoo.fr

** أستاذة محاضرة-ب-المركز الجامعي بمغنية-الجزائر-

والواقع أن الجزائر تشهد بداية الألفية إصلاحات هيكلة لنظام التعليم العالي، تتمثل أساسا في تطبيق نظام جديد هو نظام (LMD) أي (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، والذي يرمي على تعزيز جودة التعليم العالي ومن تم تعزيز دور الجامعة المنوط بها.

والسؤال المطروح هنا:

**-هل إصلاحات التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر حققت الأهداف المحددة مسبقا؟ أو بمعنى آخر هل الأهداف التي حددتها الجزائر من خلال برامج التعليم أدت إلى عصرنة التعليم العالي في الجزائر من أجل الارتقاء به إلى المستوى العالمي؟**

وللإجابة على هذا التساؤل نقسم البحث إلى قسمين:

**المحور الأول: تطور البحث العلمي في الجزائر**

**المحور الثاني: تطور التعليم العالي في الجزائر.**

**المحور الثالث: إصلاحات قطاع التعليم العالي.**

## المحور الأول: تطور البحث العلمي في الجزائر

تعتبر الجامعة ومخابر البحث العلمي من أهم المؤسسات التي تقوم بخلق المعارف العلمية، حيث تكمن المهمة الأساسية للجامعة في إنتاج المعارف، تطوير وتحديث أخرى إضافة إلى تطوير المهارات والقدرات لبلوغ التطور العلمي، وفيما يلي مساهامات التعليم العالي ومؤسساته في البحث العلمي، دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي وإنتاج المعارف العلمية، تقييم الجامعة ومخرجات البحث العلمي في الجزائر وذلك كما يلي:

### 1-مساهمات التعليم العالي و مؤسساته في البحث العلمي:

يساهم التعليم العالي من خلال الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس العليا في خدمة البحث العلمي بشكل مطلق وواضح وذلك من خلال ما يلي :

-تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف العلمية وموضوعيتها.

-رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.

-التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.

-الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم و التكنولوجيا لكل من تتوفر فيه المؤهلات اللازمة.

-يسهر التعليم العالي في مجال البحث على تطوير البحث العلمي و التكنولوجي و تثمينه في كل التخصصات.

-يساهم التعليم العالي في السياسة الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها. كما يضمن التعليم العالي العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث، ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث وللبحث.

-يعمل التعليم العالي على تعزيز الطاقات العلمية الوطنية بالاشتراك مع الهيئات الوطنية و الدولية التي يوطد معها علاقات تعاون مختلفة.

-يعتمد التعليم العالي سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية.

-يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة و نشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث و الإعلام العلمي و التقني.وإبراز و دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.

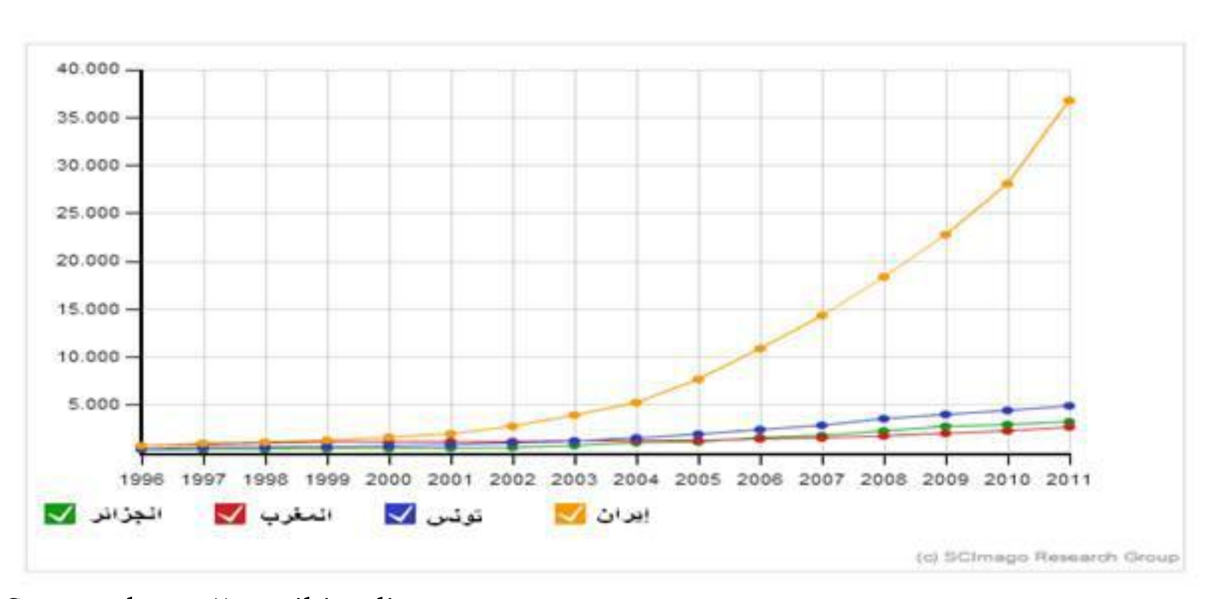
-يحفز الابتكار و الاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم و التقنيات والنشاطات الرياضية.

-يساهم التعليم العالي في مناقشة الأفكار و التقاء الثقافات و الحضارات قصد تبادل المعارف وتلاحقها.

**2- تقييم الجامعة ومخرجات البحث العلمي في خلال الجزائر الفترة (1990 -2013)**

لقد أحدثت جامعات البلدان المتطورة تحولا نوعيا، كميا ووظيفيا حيث تحولت من مؤسسات نقل المعرفة العلمية إلى مؤسسات صنع المعرفة العلمية، وبذلك أصبحت هذه المؤسسات ارقي الجامعات وتعززت مكانتها من وقت لأخر لاسيما في الجانب العلمي والمعرفي .هذا في الوقت الذي نرى فيه جامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر عاجزة عن إنتاج وتطوير العلم والمعرفة العلمية، إضافة إلى تدني المستوى العلمي، وضعف ارتباطها بالقطاعات الأخرى لاسيما قطاع الصناعة والفلاحة والسياحة...الخ، و الشكل البياني الموالي يبين تطور حجم إصدار البحوث العلمية في الجزائر(مؤسسات التعليم العالي) مقارنة ببعض البلدان خلال الفترة (1996-2011)، كما يبينه الشكل الموالي:

**الشكل رقم (1): يبين تطور إصدار البحوث العلمية في الجزائر مقارنة ببعض البلدان خلال الفترة( 1996-2011)**

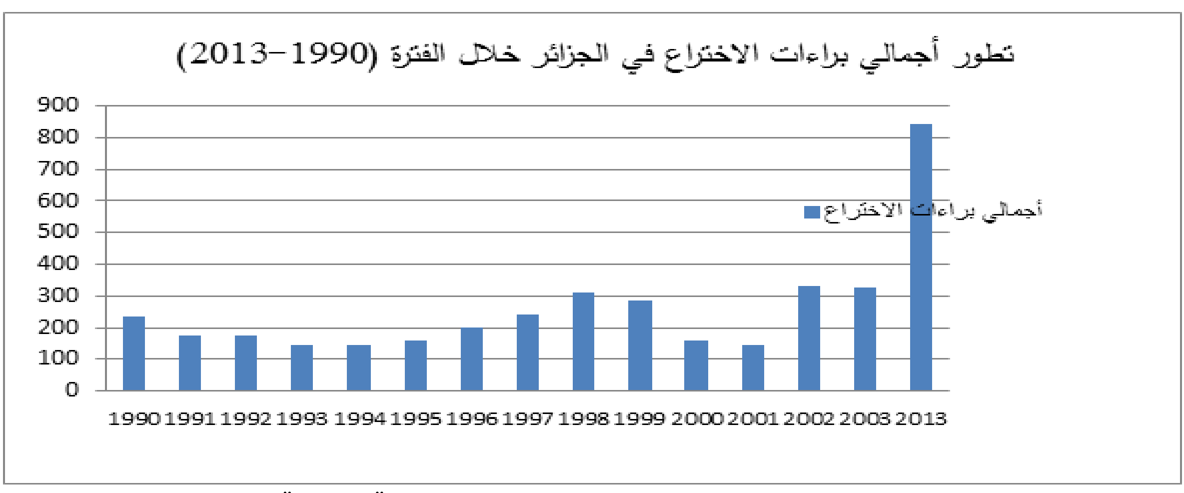



Source :https://ar.wikipedia.org

تبين معطيات الشكل البياني أعلاه أن حجم البحوث العلمية في الجزائر تطور 368 بحث علمي سنة 1996إلى 3264 بحث علمي سنة . 2011 فرغم هذا التطور إلا انه لا يعكس نمو مستوى إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر، حيث أن هذا المؤشر يمثل عدد صغير جدا أمام إصدارات بعض البلدان (إيران 36803 بحث علمي سنة 2011).

من جهة أخرى لقد تطور حجم براءات الاختراع في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(2):يبين تطور حجم براءات الاختراع في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)




المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول" حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005 ، ص107.

WIPO IP Factsand Figures, Economics & Statistics Series, wipo world intellectual property organization 2014. P37.

تبين معطيات الشكل البياني أعلاه أن حجم براءات الاختراع انخفض في الجزائر من 235 براءة اختراع سنة 1990 ، إلى 174 براءة اختراع سنة1992 ، ليرتفع هذا العدد مجددا إلى 200 براءة اختراع سنة1996 وينخفض إلى 159 براءة اختراع سنة 2000 ليصبح 326 براءة اختراع سنة 2003 و 840 براءة اختراع سنة 2013 .

وفي هذا السياق تبين المؤشرات الإحصائية العالمية احتلال الجامعة الجزائرية ذيل الترتيب من بين ترتيب أفضل الجامعات على المستوى العالمي والإقليمي، كما أنها لم تدخل ضمن سلم ترتيب أحسن أو أفضل 500 جامعة ولا مرة من مطلع التسعينات إلى يومنا، حيث احتلت الجامعة الأولى في الجزائر (جامعة هوراي بومدين) سنة 2013/2012المرتبة 29 افريقيا والمرتبة 2756 عالميا ، وهي مرتبة غير مشرفة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

وبذلك أصبحت الجزائر ولزالت تصبح من البلدان المستوردة للمعرفة العلمية والأفكار والخبرات المعرفية ذلك لتدني قطاعها التعليمي العالي والبحث العلمي في إنتاج المعرفة العلمية وتكوين ورسكلة الكفاءات والإطارات العلمية، وعليه إن هذه المؤشرات حول تقييم الجامعة والتعليم العالي في الجزائر لا تصب في مصلحة البحث العلمي والمعرفي للجزائر، حيث يعود سوء الوضع للجامعة الجزائرية والتعليم العالي ومخرجات البحث العلمي في الجزائر إلى :

-عجز كبير في معايير تقييم البحث العلمي، فهناك فراغ كبير وعجز واضح في مجال معايير تقييم البحث العلمي، انعكس ذلك على نوعية الأعمال والأبحاث المقدمة من طرف الباحثين من مقالات ومنشورات، وحتى مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه وقضايا إعادة التأهيل الجامعي والترقية العلمية .حتى أن وزارة التعليم العالي، ولسنوات طويلة لم تستطع أن تضبط هذا المجال بمعايير تتماشى مع ما هو موجود في أرقى الجامعات الدولية

-نقص الأبحاث المتميزة والمقالات المحكمة والمنشورة في مجلات دولية راقية ومصنفة وهنا نقصد مجلات الجامعات المتطورة، حيث اقتصرت شريحة كبيرة من الباحثين على نشر أبحاثهم في مجلات وطنية، وعدم نشرها في مجلات دولية لأن العديد منها لا يستوفي الشروط الضرورية للمجلات الدولية.

-عدم تصنيف الجامعات الجزائرية، ولسنوات طويلة، يدفعنا إلى طرح العديد من علامات الاستفهام حول

جوانب الخلل .ولقد تأخرت الجزائر في هذه التصنيفات حتى عن الجامعات في بعض الدول العربية والإفريقية، رغم الإمكانيات المادية الهائلة التي وفّرتها السلطات العمومية للجامعات والمراكز الجامعية ومراكز البحث التي يقل نظيرها في العديد من الدول وحتى الصناعية.

-عجز المنظومة التشريعية وبرامج تشجيع البحث العلمي، في ظل مخططات كثيرة وبرامج متنوعة ومتعددة المصادر، وغلب عليها طابع التراكم والتقييم الإداري للبحث.

-عدم قدرة طلبة الدراسات العليا على الإبداع والتفكير وتقديم أفكار جديدة، ربما يرجع هذا إلى توجههم نحو البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية، وضعف إمكاناتهم المادية( و نقصد الإمكانيات المادية لغرض البحث و التنقل .....لتغطية التكاليف و النفقات و غيرها) من جهة أخرى.

-هذا بالإضافة إلى نقص وضعف المشاركة الوطنية في الملتقيات والندوات والأبحاث الدولية لاسيما في الجامعات الأوروبية والأمريكية والكندية والتي تتميز بالطابع العلمي والبحثي الراقي.

**3-أبرز المعوقات التي تحد من أجراء البحوث العلمية في الجزائر:**

يعاني قطاع التعليم العالي والبحوث العلمي في الجزائر كغيره من قطاعات البلدان العربية من عدة معوقات تشكل عائقا أمام إجراء البحوث العلمية في الجزائر فيما يلي:

-عدم توفر البيانات والمعطيات اللازمة عن بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية...الخ، تحد من إجراء البحوث العلمية.

-ضعف الإمكانيات المادية والوسائل المخصصة للباحثين والأساتذة الجامعيين لإجراء البحوث العلمية، ولاسيما أن البحث العلمي يكلف جهدا بدنيا وماليا، لذا يتطلب تمويل الباحثين لإجراء بحوثهم.

-انفصال البحث العلمي في الجزائر عن المجال التطبيقي ومشكلات المجتمع في بعض الحالات.

-ضعف المخصصات المرصودة للبحث العلمي في الجزائر (تدن نسبة الإنفاق على البحث العلمي)

-ضعف التنسيق بين الجامعات الجزائرية و المعاهد والمدارس العليا.

-غياب المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر قاعدة البيانات والمعلومات

-غياب التكامل العلمي والبحثي بين الجامعات العربية، حيث أن غياب هذا التكامل بين مختلف الجامعات والمعاهد العربية يحول دون الاستفادة من خبرات بعضهما.

-ضعف إمكانات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جهة، وعدم توفر الأجواء الايجابية لهيئة التدريس التي تحفز على العمل والنشاط المنتج في مجالي التدريس والبحث العلمي والمعرفي في الجزائر.

**4-خصائص البحث العلمي في الجزائر:**

تزداد الفجوة العلمية والبحثية بين واقع البحث العلمي والأكاديمي في الجزائر والبلدان المتطورة، فقد أضحت الجزائر تفتقر إلى سياسية علمية محددة المعالم، والأهداف والوسائل، حيث تشير المعطيات الراهنة وكتابات الباحثين- ياقوت في كتابه أزمة البحث العلمي إلى أن مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية -إلى أن البحث العلمي في الجزائر يتميز بعدة خصائص يمكن إيجازها كما يلي :

-ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجزائر.!

-ليس لدينا ما يسمى بصناعة المعلومات.!

-ليس لدينا مراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.!

-ليس لدينا صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير.!

-ليس لدينا حرية أكاديمية كافية، كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الغرب.!

-هذا إضافة إلى تأخر عملية نقل المناهج العلمية والعملية والأنظمة العلمية والمعلومات التقنية من الدول المتقدمة إلى الجزائر وذلك لضعف التكامل والاتصال بين الجامعات الجزائرية والجامعات الأجنبية سواء العربية أو الغربية، من جهة أخرى بقاء كثير من الجامعات والمعاهد الجامعية والمدارس العليا غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، لاسيما في العلوم التكنولوجية والطبيعية، وإهمال التدريب المستمر للباحثين.

**المحور الثاني: تطور التعليم العالي في الجزائر.**

على غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في مختلف جوانبه البشرية، الهيكلية وغير ذلك. وتعتبر فترة السبعينات هي البداية الفعلية لتوسع هذه المرحلة كميا، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الإنجازات لتطور عدد الطلبة في مرحلة التدرج، بعدما كان العدد الإجمالي 2725 طالبا فقط في الموسم 1962- 1963 تجاوز العدد سقف المليون طالب خلال الموسم 2011/2010 (1077945 طالب)، حيث بذلت الجزائر مجهودات من أجل زيادة عدد المسجلين في الجامعات وقد نجحت في ذلك والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (1): تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية للفترة 1962- 2010.

| الموسم الجامعي | عدد الطلبة | الزيادة | معدل الزيادة السنوي % |
|---|---|---|---|
| 1963/1962 | 2700 | - | - |
| 2002/2001 | 466084 | - | - |
| 2003/2002 | 543869 | 77785 | 16.69 |
| 2004/2003 | 589993 | 46124 | 8.48 |
| 2005/2004 | 622980 | 32987 | 5.59 |
| 2006/2005 | 721833 | 98853 | 15.87 |
| 2007/2006 | 743054 | 21221 | 2.94 |
| 2008/2007 | 820664 | 77610 | 10.45 |
| 2009/2008 | 952076 | 131412 | 16.01 |
| 2010/2009 | 1048899 | 96823 | 10.16 |
| 2011/2010 | 1077945 | 29046 | 2.69 |
| 2013/2012 | 1304627 | 226682 | 17.37 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات:

ONS, -WWW .ONS, L'Algérie en quelques chiffres n° 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39
- WWW .Retrospective statistique (1970- 2011)

يبين الجدول رقم (1) أن هناك زيادة كبيرة في عدد الطلبة المسجلين في الجامعات، حيث كان في السنة الجامعية 2001/2000: 466084 انتقل إلى 1077945 في 2011/2010، أي تضاعف مرتين ونصف (2.5) خلال تسعة سنوات، وقد قامت الجزائر من أجل رفع عدد الطلبة من خلال إنشاء الجامعات والمراكز الجامعية والمعاهد، مما سهل من التحاق الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي، وهذه الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة راجع إلى مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98%، والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل، الخدمات الجامعية من إيواء في الأحياء الجامعية ومنح الطلبة. والجدول التالي يظهر الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر:

جدول رقم (2): تطور ميزانية التعليم العالي.

| السنوات | ميزانية الدولة (× 1000دج) | ميزانية القطاع (× 1000دج) | نسبة القطاع من ميزانية الدولة | نسبة الزيادة في ميزانية القطاع |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 1200000000 | 66407092 | 5.54 | - |
| 2005 | 1200000000 | 75381380 | 6.53 | 17.87 |
| 2006 | 1283446977 | 85319925 | 6.64 | 8.85 |
| 2007 | 1574943361 | 95689309 | 6.07 | 12.15 |
| 2008 | 2017969196 | 118306406 | 5.86 | 23.63 |
| 2009 | 2593741485 | 154632798 | 5.96 | 30.70 |
| 2013 | 4.335.614.484 | 264.582.513 | 6.10 | - |
| 2014 | 4.714.452.366 | 270.742.002 | 5.74 | - |

المصدر: موسى نور الدين "إشكالية التمويل العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000- 2009. مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص 86.

-قانون المالية 2013 و2014

واجدول التالي يوضح موقع ميزانية التعليم العالي من بين القطاعات الأخرى:

**الجدول رقم (3): ترتيب ميزانية التعليم العالي بالنسبة للقطاعات الأخرى (مرتبة من الأعلى إلى الأدنى).**

| البيان السنوات | ميزانية الدفاع الوطني (x1000دج) | ميزانية التربية الوطنية (x1000دج) | ميزانية الداخلية (x1000دج) | ميزانية المجاهدين (x1000دج) | ميزانية التعليم العالي (x1000دج) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 141.576.750 | 132.753.160 | 74.375.002 | 60.045.758 | 38.580.667 |
| 2001 | 149.468.622 | 137.413.76 | 79.978.496 | 81.349.481 | 43.591.873 |
| 2002 | 167.379.503 | 158.042.316 | 121.240.812 | 107.260.148 | 58.743.195 |
| 2003 | 170.764.203 | 171.105.928 | 130.330.206 | 103.621.384 | 63.494.661 |
| 2004 | 201.929.600 | 186.620.872 | 143.701.002 | 104.912.774 | 6.497.092 |
| 2005 | 210.000.000 | 214.402.120 | 148.370.086 | 109.572.490 | 78.381.380 |
| 2013 | 825.860.800 | 628.664.041 | 566.450.318 | 221.050.281 | 264.582.513 |
| 2014 | 955.926.000 | 696.810.413 | 540.708.651 | 241.274.980 | 270.742.002 |

المصدر: الجدول تم إعداده من قوانين المالية من 1999 إلى 2014.

من الجدول نستنتج أن الجزائر قد أعطت أهمية قصوى للتعليم العالي بمقارنته مع القطاعات الهامة في الدولة، واحتلت المراتب الأولى من حيث التمويل، وكذلك يتماشى هذا التمويل مع الزيادات لكل قطاع، على الرغم من انخفاض هذه النسب عن المعدلات العالمية، وإن كان ليس حكرا على الجزائر بل يتعداه إلى عديد من دول العالم المتقدم والنامي.

إن تخصيص أموال ضخمة وطائلة للقطاع، الذي يدل على الجهود المبذولة والأولوية المعطاة له، كل ذلك لا يكفي من أجل منظومة التعليم العالي ذات أداء جيد، وتضمن تكوينا معينا بالمستوى الذي تتطلبه مختلف القطاعات المستخدمة، فالتسيير الجيد لمختلف جوانب القطاع وفقا لمقاييس دولية بصفة خاصة في الميدان المالي لا يكفيه فقط تنفيذ ومراقبة تنفيذ الميزانية وإنما كذلك كيفية إعدادها عبر الزمن.

إن تحليل ميزانية القطاع بالنسبة للميزانية العامة والمقارنة مع القطاعات الأخرى لم يكن مرضيا لأنه يهمل الكفاءة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد، كما أنه أغفل التباين الكبير بين الدول في حجم الميزانية العامة فنسبة (1%) من الميزانية العامة لدولة متقدمة قد تزيد عن (20%) من ميزانية دولة نامية.

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تمويل التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاحات، وما يعانيه من ضغوطات متمثلة في تزايد نفقاته، وذلك بسبب التزايد الهائل في أعداد الطلبة، وكذلك اعتماد الجامعة الجزائرية على المصادر العمومية وحدها تقريبا بنسبة 98% لتمويل نفقاتها المتزايدة، وبالرغم من كل هذا إلا أن مستقبل تمويل التعليم العالي سيعرف إصلاحات فورية ستفرضها ديناميكية داخلية وأخرى خارجية، وبذلك لا يمكن لمنظومة التعليم العالي أن تعيش بمعزل عن المنظومة الاقتصادية الوطنية من جهة، وبمعزل عن التحولات العميقة التي حدثت على الصعيد الدولي من جهة ثانية.

جدول (4): تطور ميزانية التعليم العالي (الأساتذة، عمال موظفين، هياكل).

| السنوات | ميزانية التعليم العالي (1000دج) | نسبة الزيادة | الأساتذة | % الزيادة | عمال موظفين | هياكل | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | بيداغوجيا | أحياء |
| 2001 | 43591873 | - | 17771 | - | 15612 | 49 | 122 |
| 2005 | 78381380 | 79.80 | 29939 | 68.80 | 19350 | 55 | 184 |

المصدر: موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 69.

حيث يتضح من الجدول رقم ( 4) أن الزيادة في الإنفاق على التعليم العالي قاربت 80% وقابله أيضا زيادة في الموارد البشرية وفي الهياكل مما يجعل هذه الزيادة ظاهرية، عندما تزداد حصة رأس المال والاستثمار في البنية التحتية من نفقات التعليم في بلد ما، فإنه قد يعكس الجهد المبذول من قبل الحكومة في توسيع النظام التعليمي فقد يشير إلى تحسين نوعية التعليم. بالإضافة إلى هيكل الإنفاق العام الذي ارتفع باستمرار يرجع إلى أسباب تظل بعيدة عن تحقيق متطلبات التعليم العالي وعصرنة في زمن العولمة، بالاهتمام بالأشكال والإبداع في التعليم العالي تجعله قادر على التنافسية على الصعيد العالمي وهي أهداف تتطلب التركيز على فعالية و رشادة الإنفاق العام في التعليم العالي.

– **الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية والعالمية:**

– يبقى ما تنفقه الجزائر على قطاع التعليم العالي مقبولا إذا ما قارناه على ما ينفق على التعليم العالي في بعض الدول العربية المغاربية حيث في بعض الدول المتقدمة والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (5): الإنفاق على التعليم العالي لعينة من الدول لسنة 2010.

| الدول | الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي (2010) |
|---|---|
| تونس | 1.6% |
| الجزائر | 2.6% |
| ليبيا | أكثر من 3% |
| الإتحاد الأروبي | 2.5% |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2.7% |

المصدر: البنك الدولي، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، أغسطس 2011، ص 25.

أما تطور عدد الأساتذة الدائمون يوضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6): تطور عدد الأساتذة الدائمون (1994- 2011).

| السنة/ البيان | تطور الأساتذة الدائمون بكافة الرواتب | | مجموع الأساتذة الدائمون |
|---|---|---|---|
| | جزائريون | أجانب | |
| 1994- 1995 | 14145 | 142 | 14287 |
| 1995- 1996 | 14399 | 128 | 14527 |
| 1996- 1997 | 14512 | 69 | 14581 |
| 1997- 1998 | 15696 | 85 | 15781 |
| 1998- 1999 | 16186 | 74 | 16260 |
| 1999- 2000 | 17387 | 73 | 17460 |
| 2000- 2001 | 14704 | 76 | 14780 |
| 2001- 2002 | 19208 | 67 | 19275 |
| 2002- 2003 | 20705 | 64 | 20769 |
| 2003- 2004 | 22589 | 61 | 22650 |
| 2004- 2005 | 25161 | 68 | 25229 |
| 2005- 2006 | 27003 | 64 | 27067 |
| 2006- 2007 | 28989 | 73 | 29062 |
| 2007- 2008 | 31604 | 99 | 31703 |
| 2008- 2009 | 34414 | 56 | 34470 |
| 2010- 2011 | - | - | 35344 |

المصدر:

-WWW .ONS, L'Algérie en quelques chiffres n° 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39

- WWW .ONS, Retrospective statistique (1970- 2011)

نلاحظ من الجدول رقم ( 4) أن عدد الأساتذة عرف استقرارا من 1994 إلى 1997 وهذا رغم تزايد مدخلات التعليم العالي من 252334 سنة 1994 إلى 302495 طالب سنة 1997، ومن بين أسباب ثبات عددهم وتناقصه سنة 2000 نجد:

1) هجرة الأساتذة المختصين إلى الخارج.

2) انتقال الأساتذة إلى القطاعات المنتجة وإلى قطاعات أخرى.

3) الأوضاع المزرية للأساتذة من الناحية المادية والمعنوية آنذاك.

4) عدم فتح مناصب مالية على مستوى القطاع لظروف مالية بحتة.

بداية من 2001 شهد عدد الأساتذة الدائمين زيادة فتح مناصب العمل بحيث في هذه السنة سجل توظيف زيادة في عدد الأساتذة تقدر ب 4504 أستاذ دائم مقارنة مع سنة 2000 مما يشير إلى جهود الدولة في التكفل بالزيادة في مدخلات التعليم العالي والحرص على تأطيرها.

تقييم سياسة التشغيل في الجزائر: تزايد عدد الطلبة بشكل كبير يتبعه بالضرورة زيادة عدد المتخرجين من الجامعات وفي مختلف التخصصات، وما يمكن استخلاصه من تتبع وتشخيص للتعليم العالي في الجزائر نقص الاهتمام بالنوع، فلم تعد الدولة قادرة على توفير مناصب العمل لهذا العدد الهائل من المتخرجين فحدث هناك فائض في العمالة (بطالة الجامعيين) نتيجة سياسة زيادة عدد الطلبة دون مراعاة احتياجات سوق العمل[1].

**المحور الثاني: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر.**

نلاحظ أن هناك نواحي إيجابية في التعليم في الجزائر بشكل عام وفي التعليم العالي بشكل خاص، ولعل من أبرزها الزيادة المستمرة في استيعاب الطلبة والتوسع في معدلات القيد وزيادة تكوين المكونين واستخدام التكنولوجيا التعليمية واستمرارية جهود محو الأمية وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب... الخ.

فمنذ سنة 1999 تم في الجزائر إقرار –على مستوى النصوص- نظام التعليم العالي ذي المستويات الثلاث (ليسانس وماستر ودكتوراه)، من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي (قانون رقم 99-05، 1999).

ويرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر إلى ضعف الطرق والمناهج التعليمية المتبعة من طرف الدولة، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

1- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية والتي لا تتوافق مع البيئة التعليمية الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية والتي فرضت بيئة تعليمية المعرفة.

2- المناهج المستوردة من الدول المتطورة الأخرى وعدم توافقها مع البيئة التعليمية الجزائرية، في السنوات الأخيرة حاول الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر إجراء مجموعة من الإصلاحات مست مختلف الأطوار التعليمية على رأسها التعليم العالي لعل أهمها إدخال نظام LMD في مختلف التخصصات الجامعية هذا النظام هو في الأصل تجربة أوروبية تتوافق مع البيئة التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأوروبية.

**1- نظام LMD في الجزائر:**

- فنظام LMD يحتوي في هيكلته على 3 مراحل تكوينية تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية، في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات التعليم تجمع في سداسيات، كما تم التخلي نهائيا على النظام الكلاسيكي ابتداء من الموسم الجامعي 2010- 2011، وتعميم نظام LMD في كافة المؤسسات الجامعية.

- ولنجاح نظام LMD في الجامعة الجزائرية يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية، فالهياكل القاعدية، والأساتذة المتخصصين أو العاملين أو تجدر الإشارة هنا أن هناك مجموعة من الأساتذة الذين درسوا بالجامعات الأوروبية الأمريكية حسب نظام LMD وذلك بفضل المنح التي تقدمها الوزارة لتطوير البحث العلمي والقيام ببحوث أكاديمية والتعرف على مناهج الجامعات الأجنبية المتفوقة، ولابد من تنظيم ندوات علمية لصالح الأساتذة لفهم هذا النظام، من اجل المساهمة الفعالة في تطويره[2].

- المدارس التحضيرية:

إن إرادة تطوير نوعية التدريس والتكوين بالجامعة مرهون بمدى العناية بالجانب البشري، حيث قامت الجزائر في السنوات الأخيرة على إنشاء أقطاب جامعية من خلال فتح 5 مدارس تحضيرية جديدة للمتفوقين في شهادة البكالوريا الجدد بكل من

[1]–د. حبيب بوزيدة، مدخلات و مخرجات التعليم العالي في الجزائر، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل ف يالدول العربية (الاستراتيجيات، السياسات، الآليات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2011، ص 84.

[2] – د. شعيب شنوف، مخرجات التعليم العالي في الجزائر و سوق العمل من الكم إلى الكيف، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2011، ص 493- 494.

وهران، تلمسان، عنابة، الجزائر العاصمة، تستقبل النجباء في البكالوريا يتلقون تكوينا مدة سنتين ليوجه بعدها الطلبة إلى المدارس العليا المتخصصة.

## I- دوافع الإصلاح:

عموما تظهر الحاجة إلى إصلاح وتطوير التعليم –في أي بلد- عند حدوث أي خلل في التوازن بين مكونات النظام والعلاقات التي تحكم واقع مؤسساته ومصالح أفراده وفئاته وفاعلية وظائفه وإجراءاته، ويتواجد هذه الأوضاع تصبح الحاجة إلى الإصلاح والتطوير ملحة بصورة مستمرة[3]. وتتزايد الحاجة إلى الإصلاح في زمننا المعاصر بشكل أكثر بالنظر إلى سرعة التحولات في مناحي الحياة المختلفة محليا ودوليا.

بالنسبة للجزائر، تعتبر من دوافع خوض إصلاحات جذرية في التعليم العالي خلال العشرية المنصرمة للأسباب التالية[4]:

1- ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب في التعليم العالي.

2- نسبة تأطير غير كافية أدت إلى ضعف مردودية التكوين فيما بعد التدرج.

3- تكوين قصير المدى غير ذاب وغير مرغوب فيه.

4- هيكلة أحادية النمط.

5- تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي.

6- مسارات تكوين مختلفة لا توفر المعايير.

7- اعتماد الالتحاق بالجامعة على نظام توجيه مركزي.

يضاف إلى هذه الأسباب التي أدت إلى تدهور جودة التعليم العالي أسباب أخرى تتمثل في:

1- ضعف الصلة بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل والذي يؤدي إلى نتائج سلبية عديدة من ضمنها ارتفاع معدلات بطالة المتعلمين.

2- تبني الجزائر إصلاحات شاملة في كافة القطاعات الاقتصادية وهو ما يستدعي إصلاح التعليم العالي مجاراة لباقي الإصلاحات.

3- تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة بسبب تدهور الجامعة وظروف الأستاذ الاجتماعية.

4- مقتضيات التحولات الخارجية متمثلة في "عولمة التعليم العالي".

## II- مضمون الإصلاح:

من أجل النهوض بالجامعة الجزائرية وتحقيق الجودة في أدائها، تم تطبيق مشروع جديد هو نظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه) الذي تمخض عن جهود اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي خرجت بتوصيات مهمة صادق عليها مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 حيث تم تحديد العديد من الأهداف تدور أساسا حول تحقيق الجودة في التعليم. وقد انطلق المشروع في عينة من الجامعات سنة 2004 بحيث تم تخيير الطلبة الجدد بين النظام القديم والجديد ليتحول تدريجيا إلى نظام ملزم للجميع بعد ان يتلاشى النظام القديم بشكل تدريجي.

يقدم النظام الجديد LMD رؤية للتكوين الجامعي الذي يرتكز على[5]:

[3]- محمد صبري الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل و ضغوط الخارج، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،2008، ص 20.

[4]- كريوش رمضان، البحث عن ضمان جودة التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل.م.د، ص3.
(www.alazhar.edu.ps/arabic/planning/image/lib-arb/115.pdf)

[5]- إصلاح التعليم العالي، وثيقة داخلية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر، 2004، ص 3.

1- استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع.

2- إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية و الجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي، والعلمي والاجتماعي والثقافي.

3- عروض تكوين متنوعة ومنظمة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.

4- بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.

5- تقييم مستمر ودائم لمؤسسات التعليم وبرامجها.

6- تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها.

**III- معوقات الإصلاح:**

لكن وعلى الرغم من جدية الإصلاح وحجم الإمكانيات التي وفرتها الدولة لنجاح الإصلاحية إلا أن هناك بعض الإشكالات والصعوبات التي تكتنف هذا الإصلاح(6):

1- استنساخ النظام من بلدان غربية، وهو نظام قائم على فلسفة ليبيرالية حيث يتولى الطالب دفع تكاليف دراسته وبالتالي يتحمل مسؤوليته تجاه مستقبله الدراسي. وعلى العكس من ذلك، في الجزائر الدولة هي من يتحمل كل النفقات الأمر الذي ينعكس سلبا على جانب تحمل للمسؤولية من طرف الطالب.

2- دعم إشراك المعنيين مباشرة بالإصلاح (مجالس علمية، أساتذة، طلبة).

3- تعيين لجان جهوية ووطنية تسهر على تقييم عروض التكوين بطريقة إدارية دون مراعاة الخبرة العلمية والتخصص.

4- التأخر الكبير في تقريب الجامعة من المحيط الخارجي بسبب عدم إنشاء اتفاقيات بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، فالتكوين الغالب الآن هو ذو طابع أكاديمي، ولأن أعداد الطلبة هائلة، فإنه يتعذر على الجميع مواصلة الدراسة في الماستر والدكتوراه، كما يتعذر عليها مباشرة أعمال مهنية في المؤسسات بحكم تكوينها الأكاديمي، وليس المهني إلا نادرا. وهذا ما يجعل الجامعة الجزائرية تخرج بطالين.

**2-مواطن الخلل في تطبيق إصلاح التعليم العالي في الجزائر:[7]**

**-القرارات المتسرعة:**

- ✓ حيث تشكيل لجان وطنية بطريقة متسرعة، دون دراسة تركيبتها من حيث الخبرة العلمية والتجربة والتخصص
- ✓ أصبحت هذه اللجان عبارة عن أدوات إدارية لإصدار التوصيات ، لكي تصاغ في قالب قانوني.
- ✓ وأهم ما يلاحظ على هذه القرارات هو عدم إجراء دراسات الجدوى، التي يفترض أن تسبق أي قرار في مستوى أهمية الإصلاح الجامعي.
- ✓ مما يسمح بالإجابة على الأسئلة الكبرى التي تتطلب الإجابة قبل وأثناء تنفيذ مختلف جوانب الإصلاح.

-إستعمال بعض الأساليب الإدارية غير الموضوعية لتمرير الإصلاح,

(6)- كريوش رمضان، مرجع سابق، ص11.

[7] الأستاذ الدكتور بوحفص مباركي" **إصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا-آفاق وتحديات-**"قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية – جامعة وهران،الجزائر.

- ✓ كإسناد مهام التنفيذ البيداغوجي للنظام الجديد إلى المسؤولين الإداريين على مستوى الجامعات والأقسام وربط نجاعة التسيير وكفاءة المسؤول بمدى سرعته في التطبيق، وليس بمدى موضوعية التطبيق.
- ✓ وإدخال التنقيط عن مسؤولية تنسيق المسلك أو الوحدة، في مشروع شبكة ترقية الأساتذة الباحثين، مما يعتبر نوعا من الإجبار على الانخراط في تطبيق مشروع الإصلاح.

وغيرها من الأساليب الإدارية غير المعلن عنها، البعيدة كل البعد عن مفهوم الإصلاح.

-عدم إشراك الأطراف المعنية مباشرة بالإصلاح وعدم استشارتها من خلال الهياكل الممثلة لها من مجالس علمية للمؤسسات والجامعات والنقابات والتنظيمات الطلابية.

- ✓ فالاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات تحول إلى إجراء إداري، تقوم به الجهات الإدارية الوصية.
- ✓ وإرساء دعائم وميكانيزمات ضمان الجودة أصبح ترفا فكريا، نتناوله كأساتذة في ندواتنا ومؤتمراتنا العلمية

-أما التطبيق فلا يمكن أن يتم بصورة سليمة في ظل أعداد هائلة من الطلبة الجامعيين تجاوزت المليون في الجزائر (ونفس الوتيرة من الإقبال على التعليم العالي يمكن الوقوف عليها في كل من المغرب وتونس)،

- ✓ قد تزيد في بعض التخصصات عن الألف طالب في مدرج واحد (قاعة محاضرات) أمام أستاذ واحد،

-بينما بني النظام الأوروبي المشترك على المجموعات الطلابية الصغيرة، كون الإستراتيجية البيداغوجية متمركزة أصلا حول الطالب كفرد وليس كمجموعة.

-نقص التجهيزات الضرورية لإنجاز مشروع الإصلاح

- ✓ قاعات ومخابر وحواسيب وتعميم الربط بشبكة الأنترنيت والتجهيزات البيداغوجية والبرمجيات، والمكتبات وقواعد المعلومات الإفتراضية (رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات المعنية)
- ✓ وهذا شيء منطقي كون مشروع الإصلاح نبت وترعرع في المحيط الأوروبي الذي لا يمكننا مقارنة إمكانياته بإمكانياتنا المادية والتنظيمية والتقنية.

-نقص الإمكانيات البشرية لتنفيذ الإصلاح كنقص الأساتذة من حيث الكم والنوع والتحفيز، وطواقم التأطير الإداري للتنفيذ والمتابعة من حيث التكوين والتحفيز.

-أما التركيز على التشغيلية و إرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والجامعات وإرساء شراكة حقيقية بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية، فيبقى الغائب الأكبر في عملية الإصلاح، كون هذه المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية غارقة في مشاكلها، وهي في طور عمليات لا تنتهي من الهيكلة وإعادة الهيكلة للتأقلم مع الظروف الإقتصادية العالمية، إضافة إلى أنها لا تمتلك ثقافة التقرب من الجامعة.

-إشكال النصوص القانونية المنظمة: عدم مواكبة النصوص القانونية لعمليات تفعيل الإصلاح، مثال ذلك، شروع التدريس طبقا للنظام الجديد بدون معرفة الطالب لشروط التوجيه، أو التخصصات التي سوف يلتحق بها، أو المشروع المهني الذي يفترض أن تكون للطالب فكرة واضحة عنه.

-عدم استقلالية الجامعة من حيث القرار العلمي و البيداغوجي، بينما فلسفة إصلاح التعليم العالي، طبقا للنظام الأوروبي تبنى أساسا على مبدأ الاستقلالية.

-الانفصال الشبه التام بين مراحل التعليم، مما يجعل الطالب القادم للجامعة، غير مهيئا للاندماج في النظام الجديد، الذي يفترض في الطالب القدرة على بناء مشروعه المهني، الذي على أساسه يختار الوحدات التعليمية (البيداغوجية) التي تخدم

مشروعه، كما يتطلب منه الاعتماد على ذاته، وببعض المساعدة –طبعا- من الأستاذ المؤط Tutor، ليتخطى عقبات بناء و استيعاب الوحدات البيداغوجية نظريا وتطبيقيا ليثري أرصدته التراكمية.

- لازالت منظومة التعليم العالي تسير بنظامين: النظام الكلاسيكي (ليسانس أربع سنوات وما يليه من ماجستير ودكتوراه)، ونظام LMD الجديد غير المعروف وغير المستوعب من طرف الأسرة الجامعية، وغير المتحفز له من قبل الفاعلين الحقيقيين في الميدان: الأستاذ والطالب.

**ضرورات الإصلاح:**

-ورغم ذلك، يبقى الإصلاح من ضرورات أي منظومة، ويفرض نفسه على مستويات التالية:

- ❖ واقع منظومة التعليم العالي الذي يقتضي التعجيل بتبني مسار إصلاحي إستراتيجي ومستمر، يحتوي في طياته ميكانيزمات نجاحه، وتكييفه الدوري مع المستجدات التي يفرضها واقع العصر.
- ❖ متطلبات العولمة

- ✓ التطور العلمي الهائل والسريع الوتيرة، الذي عولم منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ سوق العمل: محليا وعالميا، الذي اتجه أكثر نحو العمالة المتخصصة، ذات التكوين الجامعي.
- ✓ عالم الاقتصاد والأعمال: وحاجاته المتزايدة إلى خدمات الجامعة.

-لهذه الأسباب وغيرها، كان على منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، أن تتبنى إستراتجيات إصلاحية، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وأن تأخذ بالأسباب العصرية للنجاح

**-تفعيل أدوات عصرية لإنجاح الإصلاح:**

- ✓ برامج التعاون: كون منظومتنا المغاربية للتعليم العالي، تمد السوق الدولية، خاصة الأوروبية، بإطارات ذات مستوى عال. ومن واجب هذه السوق المساهمة في التكوين.
- ✓ تطبيق الأنظمة العالمية للحكامة والتسيير الإداري، دون التحجج بالخصوصيات المحلية التي عادة ما تستغل لنشر الرداءة والفساد، لأن ترشيد الموارد والتسيير الإداري المحكم مبادئ لا يختلف حولها اثنان، سواء في أوروبا أو في الصين أو في الوطن العربي.
- ✓ تجهيز المؤسسات الجامعية ومراكز البحث بأحدث الوسائل، للقيام بالمهمتين الأساسيتين لأي جامعة، المتمثلتين في التعليم والبحث العلمي، الذين يعتبران بمثابة الروح والجسد لأي جامعة. حيث توجب تغيير النظرة التقليدية (فعليا وليس بالخطاب) التي طالما عانت منها جامعاتنا في الوطن العربي ولازالت، نتيجة فصل مهام التعليم عن مهام البحث العلمي، فعملية الإنتاج المعرفي هي في حد ذاتها إعادة إنتاج، ولا يمكن فصل العمليتين بأي حال من الأحوال.
- ✓ تفعيل الموارد البشرية من أساتذة وطواقم إدارية مشرفة، بالتكوين المستمر وبتبني المعايير الدولية في التقويم والتقييم المادي والمعنوي للبحث والباحث، وتطهير الجامعات من الرداءة بمختلف أشكالها، التي أضحت تعيق أي إصلاح.
- ✓ تفعيل ميكانيزمات الاستقلالية الجامعية المعروفة في الجامعات الأوربية والأمريكية. الشيء الذي من شأنه أن يجعل الجامعة في منأى عن الممارسات المعيقة للتطور، بمختلف أشكالها، من فساد ورداءة وانتهازية سياسية واقتصادية وغيرها، التي اكتسحت –وبدرجات متفاوتة- جامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

**3- مشاكل التعليم العالي في الجزائر:**

- ارتفاع عدد الطلبة وتركيز إدارة الجامعة على الكم لا الكيف والجودة.

- ضعف مستوى الأساتذة مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية بسبب تدريس مقاييس ليست في التخصص، ضعف تكوين العديد من الأساتذة وعدم كفاءتهم، نقص الرقابة على الأساتذة، ضعف عملية الاختيار والتوظيف، الفساد الإداري في الجامعات، الظروف المادية للأساتذة... الخ.

- ضعف مستوى الطالب وبالتالي فالأستاذ والإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكييف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب، هنا من أجل رفع مستوى النجاح.

- عدم توافق ومواكبة البرامج والمناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية الحالية.

- انفصال المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي.

+ رغم ذلك حقق التعليم في الجزائر نتائج إيجابية كبيرة ونتائج هامة خلال العشرية الماضية ولكن من حيث النوعية والكيف ما يزال متدنيا ويتطلب المزيد من الجهود أهمها:

- إعادة النظر في أنماط التكوين والتعليم.

- رغم أهمية التعليم التابع للدولة لا تزال تغلب عليه ثقافة الكم وعدم الاهتمام بالنوعية، لذلك يجب الانتقال من سياسة الكم إلى سياسة الكيف[8].

**خلاصة:**

نعتقد أنه لا مفر من الإصلاح ولا مناص من التعديل المتواصل لكل منظومة جامعية الذي يحتمها تطور المجتمع المحلي من جهة ومتطلبات المحيط العالمي من جهة ثانية، فلا يمكن مثلا أن نسلم من جهة باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي التي ستدخل حيز التنفيذ سنة 2008 بما في ذلك فتح الحدود ونرفض في المقابل توحيد المنظومة الجامعية مع أوروبا؟ لكن العملية لا يمكن أن تتم بهذه الطريقة وبهذه السرعة.

فالمهم أن نوفر الوسائل الكفيلة بإنجاح الإصلاح من ذلك تأمين حركية الطلبة داخل القطر أولا وخارجه ثانيا باتخاذ كل التدابير المستوجبة من إعادة النظر في التوجيه الجامعي وسياسة المنح والسكن لضمان هذه الحركية داخليا والعمل لدى الاتحاد الأوروبي لتمكين الطلبة الجزائريين من التنقل بسهولة للدراسة والشغل ومن بين ذلك أيضا تدعيم اللغات في التعليم الثانوي مما يجعل الطالب قادرا على متابعة تعليمه الجامعي دون تعثر بالإضافة إلى تنويع المسالك الكبرى للباكلوريا مع ضمان المعابر الكفيلة بتعديلها عند الاقتضاء.

والأهم فان الإصلاح هو تحدي واستخلاص الدروس من التجارب السابقة والموازية وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والتجهيزات الضرورية وأن نأخذ المدة الكافية الكفيلة بتقويم الراهن لإعداد المستقبل بكل وضوح وتروي وواقعية وعقلانية بشكل يوفق بين الغايات والوسائل لكي لا نقع في نفس المزالق وهي عديدة ولا نعيد الماضي في شكل جديد فالزمن لا يرحم ولا يعذر من يعلم ومن لا يعلم. كل ذلك يتطلب تشريك الأطراف المعنية من أساتذة وطلبة وإدارة، وبذلك فقط نظمن النجاح لجامعتنا وطلبتنا ولبلدنا ولأجيال المستقبل.

[8]-د.شعيب شنوف، مخرجات التعليم العالي ف يالجزائر و سوق العمل من الكم إلى الكيف، مرجع سابق، ص494- 496.

**المراجع:**

1-موسى نور الدين "إشكالية التمويل العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000- 2009. مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012.

2-قوانين المالية من 1999 إلى 2014.

3-البنك الدولي، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، أغسطس 2011.

4-د.حبيب بوزيدة، مدخلات و مخرجات التعليم العالي في الجزائر، بحوث و أوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي و سوق العمل ف يالدول العربية (الاستراتيجيات، السياسات، الآليات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011،.

5-د.شعيب شنوف، مخرجات التعليم العالي في الجزائر و سوق العمل من الكم إلى الكيف، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011.

6- محمد صبري الحوت، إصلاح التعليم بين واقع الداخل و ضغوط الخارج، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008،.

7- كريوش رمضان، البحث عن ضمان جودة التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل.م.د.

(www.alazhar.edu.ps/arabic/planning/image/lib-arb/115.pdf)

8-إصلاح التعليم العالي، وثيقة داخلية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر، 2004.

9--الأستاذ الدكتور بوحفص مباركي" إصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا-آفاق وتحديات-" قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية – جامعة وهران،الجزائر.

10-دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول" حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

.جامعة ورقلة، 2005 ، ص107

11-WIPO IP Factsand Figures, Economics & Statistics Series, wipo world intellectual property organization 2014.

12-WWW .ONS, L'Algérie en quelques chiffres n° 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39

13-WWW.ONS, Retrospective statistiques (1970- 2002)